

ثم تطيب ثم حلق وعين ذلك اوانه من الاحرام بنفسه من بعض
 اذا التفرّد الموجب وعند التقدر يجب العذبة بالاول فقط
 ويظن اباحة ما بعد من المعصيات وقد جعل السار بهرام
 والبساطي في غيرهما كلام خليل صاحب المختصر واخذت وان
 ظن الاباحة على هذا الكلام والدائم قلت حملها كلام المختصر
 على ما ذكره غيرهم لان هذا لاوجب الاتحاد كما في الزواني
 وغيره بل تتعد العذبة بتعدد الموجب على عملها عند غيرهما
 وهو المفعول عليه ونص الشيخ عبد الباقي الزرقاني في منسكه ولما
 من فعل شيء من موجباتها واعتقد لزوم العذبة له بالفعل الاول
 وانما ان فعل شيئاً منها بعد ذلك يفرضه تكرر ايجالها باقربها
 فهذا تتعد عليه العذبة وكذا من ظن ان شيئاً منها لاوجب
 العذبة فانما تتعد عليه بتعدد اسبابها على الصواب كما قال
 الخطابي قال المصنف ولعل من جعل ان من ظن ان الاحرام
 لا يمتنع من محرمانه وان لم يمتنع من بعضها من صور ذلك من صور
 ظن الاباحة اخذه من قوله هذا المتقدم وهو قول وكذا من
 يعتقد رخص احرامه واستباحة مؤلفه فقول من يعتقد
 رخص احرامه انه مسئلة مستقلة وقوله واستباحة مؤلفه
 مسئلة

مسئلة ثانياً مسئلة ايضا المصنف يعني والده رحمه الله تعالى
 كما انه فهم ذلك على انه مسئلة واحدة ولو كانتا مسيلتين لوظف
 ذلك باء وقال من يعتقد رخص احرامه واستباحة مؤلفه تأمل
 ذلك وامر اعلم وما منه والده هو الصواب عند اولى الالباب
 اذا قال الخدام مضمونها فان القول ما قالت الخدام
 وكذا تتعد العذبة اذا كانت نية ان يفعل جميع ما يحتاج اليه
 من موجبات العذبة يعني ان المصنف اذا نوى في هذا امر مثلا
 او عند حصول العذر انه يفعل جميع كلما يحتاج اليه من تسبب
 وتطيب وقلم الظفار والذلة وسخ وغير ذلك من موجبات العذبة
 وفعل ما نواه واحدا بعد واحد في اوقات متتدة فان العذبة
 تتحد والاعتقاد عليه فالمسألة الثالثة الاولي ان ينوي فعل
 كل ما يحتاج اليه من موجبات العذبة الثانية ان ينوي فعل موجبات
 العذبة ويفعل ذلك او يعتقد انه الثالثة ان ينوي بتعدد
 من موجبات العذبة معينا فلا تتعد عليه العذبة في صورته من
 الصور الثلاثة بفعل ما نواه او يفعل بعضها ويسوا كانت نية في
 الصور الثلاثة عند فعل موجب من موجبات العذبة او عند
 ارادة فعلها او قبيلها قاله الزرقاني على المختصر وكذا تتعد العذبة

٢
تتعد

Copyrighted material